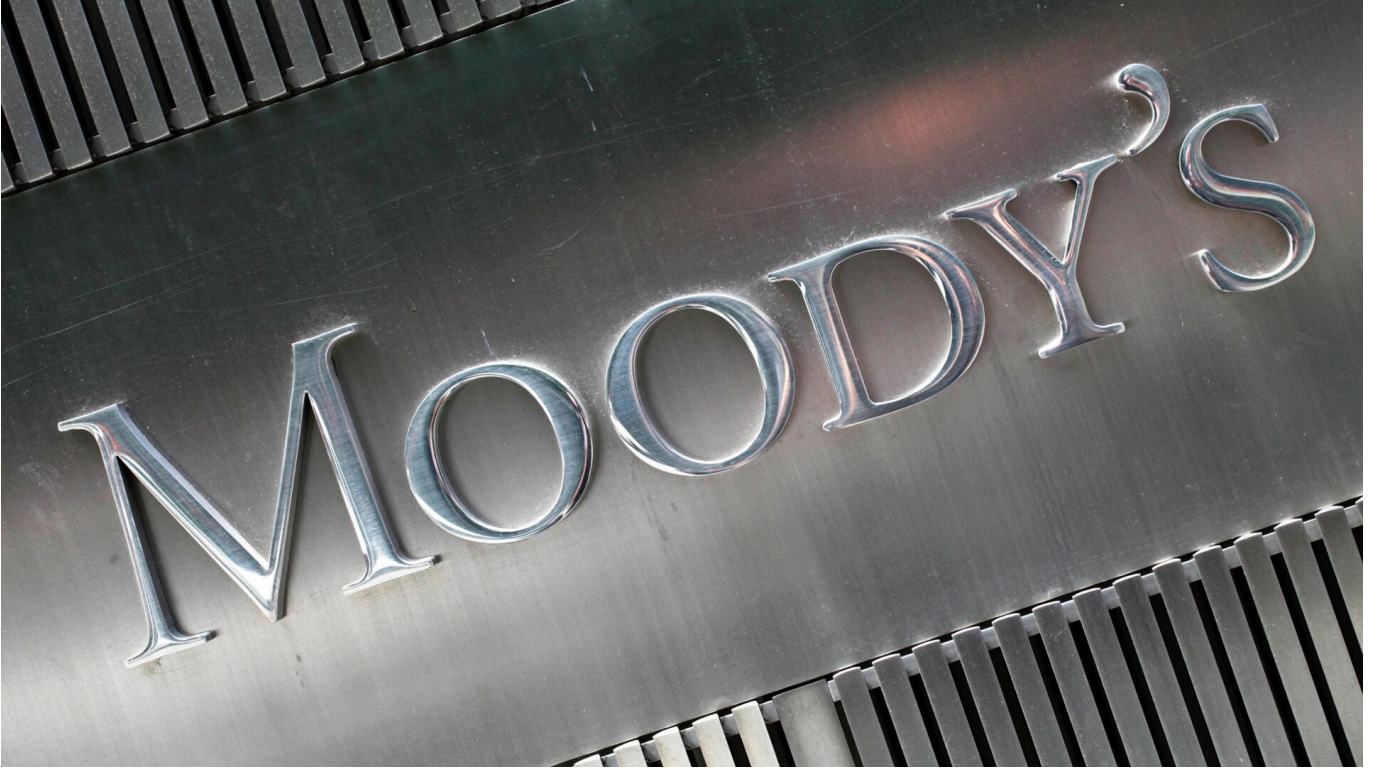


بلومبرج: مراجعة مصر مستمرة في موديز بشأن الإصلاحات والأزمة النقدية



اهتمت وكالة بلومبرج الأمريكية بمراجعة وكالة موديز المستمرة بشأن الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة المصرية والأزمة المالية التي تعانيها البلاد..

وقالت الوكالة إن مصر تخضع الآن لمراجعة مستمرة من وكالة موديز إنفستورز سيرفيس، التي قالت إنها تزن التقدم المحرز في أجندة الإصلاح الحكومية مقابل عوامل تشمل أدلة على مزيد من الضعف في السيولة الخارجية.

بدأت وكالة موديز للتصنيف الائتماني قبل ثلاثة أشهر مراجعة لخفض ديون البلاد المصنفة عند بي 3 (B3)، والتي تقل بست خطوات عن درجة الاستثمار وتتماشى مع أنجولا وتركيا ونيكاراجوا. وبعد خفض وكالة موديز في فبراير، كان التصنيف هو الأدنى الذي حدده مقيمو الائتمان الثلاثة الرئيسون.

وقالت موديز في بيان «استمرار المراجعة يوازن التقدم المحرز في خصخصة الحكومة، وبرنامج الإصلاح المالي والهيكلية مقابل أدلة على مزيد من الضعف في السيولة الخارجية من خلال سحب صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية على نطاق يتجاوز مبيعات الأصول التي جرى الانتهاء منها مؤخراً، مما يُفوّض الهدف المتمثل في تجديد احتياطات سيولة النقد الأجنبي بشكل مستدام قبل زيادة مدفوعات خدمة الدين في العام المالي 2024 و 2025».

مخاطر متزايدة

ويلفت التقرير إلى أن مراجعة خفض التصنيف بدأت في مايو، عندما حذرت وكالة موديز من أن الدولة تواجه مخاطر متزايدة بشأن السيولة والقدرة على تحمل الديون.

مع ارتفاع التضخم بأسرع ما يمكن خلال الشهرين الماضيين، استجاب البنك المركزي برفع مفاجئ في أسعار الفائدة في أغسطس. كما تضع السلطات اللامسات الأخيرة على مبيعات أصول حكومية معلنة سابقاً بقيمة 1.9 مليار دولار مع الشركات المحلية وصندوق الثروة في أبوظبي.

وأضافت موديز: «ستركز فترة المراجعة الممتدة على مدى مساعدة عائدات مبيعات الأصول التي أنجزت مؤخراً في استعادة احتياطيات السيولة بالعملات الأجنبية التي تظهر في احتياطيات النقد الأجنبي، ووضع الأصول الأجنبية الصافية للنظام النقدي، وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن ديناميكيات سعر الصرف».

أزمة النقد الأجنبي

وأشار التقرير إلى أن مصر تكافح لاستعادة الوصول إلى التمويل الخارجي خلال أسوأ أزمة في النقد الأجنبي منذ سنوات. وتعرض مصر بشدة للتداعيات الاقتصادية للغزو الروسي لأوكرانيا، وتحتاج الآن إلى بناء احتياطيات كافية من العملات الصعبة لإدارة انخفاض محتمل آخر في قيمة الجنيه.

خفض للعملة محتمل

وقالت موديز: «إن استمرار النقص في النقد الأجنبي كما ينعكس في سوق العملات الموازية على الرغم من تحسن ديناميكيات الحساب الجاري، وتجسيد الصدمات الجديدة في معدلات التبادل التجاري في قطاعي الأغذية والطاقة، يزيد من احتمالية تخفيض جديد لقيمة العملة الرسمية والذي يمكن أن تقود التضخم وتكاليف الاقتراض ونسبة الدين الحكومي العام إلى المستويات الأكثر اتساقاً مع مستوى التصنيف المنخفض، على الرغم من قدرة الحكومة المثبتة على زيادة الإيرادات وتجاوز أهداف الفائض المالي الأولية».

وسمحت السلطات بخفض قيمة الجنيه تخفيضاً حاداً ثلاث مرات منذ مارس 2022 للمساعدة في تأمين حزمة إنقاذ بقيمة 3 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي. وقال صندوق النقد الدولي إنه ينتظر رؤية صفقات خصخصة لأصول الدولة ومرونة حقيقية في العملة المصرية قبل إجراء المراجعة الأولى للبرنامج.

استقر الجنيه في الأشهر الأخيرة حتى بعد أن قالت السلطات إنها تتحول إلى نظام سعر صرف أكثر مرونة بعد سنوات من إدارة العملة - وهي سياسة استنفدت احتياطيات البلاد. وتغير عملة مصر بسعر أضعف بكثير في السوق السوداء منه في البنوك.

وفي انعكاس للضغوط التي تواجه الاقتصاد البالغ 470 مليار دولار، سجل صافي الأصول الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية المصرية عجزاً قياسياً في يونيو. وبلغ صافي الالتزامات الأجنبية الإجمالية للنظام المصرفي - بما في ذلك البنك المركزي - 27.1 مليار دولار.